

بارومتر الأعمال

أكتوبر - ديسمبر 2022

العدد 65



تقييم الأداء للفترة أكتوبر - ديسمبر 2022
والتوقعات للفترة يناير - مارس 2023
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

برعاية



THE BANK TO TRUST

بارومتر الأعمال

أكتوبر - ديسمبر 2022

العدد 65

المحتويات

2.....	ملخص تنفيذي			
5.....	التقرير التفصيلي			
5.....	المنهجية			
7.....	نظرة عامة على الاقتصاد الكلي			
12.....	مؤشر بارومتر الأعمال			
12.....	أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي			
16.....	ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة			
22.....	ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية			
26.....	ملحق الجداول			

هذا الإصدار برعاية



ملخص تنفيذي



يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (أكتوبر-ديسمبر 2022) وتوقعاته للربع (يناير-مارس 2023) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (يوليو - سبتمبر 2022) والربع المناظر (أكتوبر-ديسمبر 2021). وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (أكتوبر-ديسمبر 2022)، وذلك بالتركيز على أهم المستجدات فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي ونتائج مؤشر بارومتر الأعمال الإجمالي.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

عالميا، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نمواً منخفضاً خلال عام 2023 نتيجة تداعيات التشديد النقدي من قبل البنوك المركزية لكبح التضخم، واستمرار الحرب الروسية الأوكرانية، وإن كان إعادة فتح الاقتصاد الصيني قد عجل قليلاً من توقعات التعافي. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي في يناير 2023 إلى تراجع النمو من 3.4% عام 2022 إلى نحو 2.9% عام 2023، ثم يرتفع لنحو 3.1% لعامي 2023 و2024. ونشير في هذا الصدد إلى أن معدل النمو المتوقع لا يزال أقل من المتوسط التاريخي للفترة (2000-2019) والذي بلغ 3.8%، ولكنه أعلى 0.2% عن توقعات أكتوبر 2022.

كما من المتوقع انخفاض المتوسط السنوي لمعدل التضخم عالمياً ليلبلغ 6.6%، و3.4% لعامي 2023 و2024 مقابل 8.8% عام 2022 نتيجة لضعف الطلب العالمي، إلا أنه لا يزال أعلى من المتوسط الذي سجله قبل الجائحة (2017-2019) والبالغ نحو 3.5%. ويتوقع أن تكون المعاناة من تداعيات التضخم أشد في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية. وتظل الأولوية في معظم الاقتصادات خلال عام 2023، بخلاف إيجاد حلول لأزمة ارتفاع تكلفة المعيشة، هي تخفيض معدل التضخم بشكل مستدام.

محلياً، استمرار الانكماش الذي يشهده القطاع الخاص غير النفطي في مصر على مدار العامين الماضيين، فما زالت قيمة مؤشر مديري المشتريات أقل من 50 نقطة (المستوى المحايد) حيث سجل المؤشر 47.2 في ديسمبر، وهو ما يرجع إلى أسباب محلية وأخرى عالمية. حيث تتمثل الأسباب المحلية في ما يواجه مجتمع الأعمال من ضغوط نتيجة ارتفاع الأسعار، وتراجع الطلب، وزيادة تكاليف الإنتاج والتشغيل بعد تراجع قيمة الجنيه مقابل الدولار، وكذلك تأخر تسليم التعاقدات وتراكمها نتيجة استمرار القيود المفروضة على الواردات؛ بينما ترتبط الأسباب العالمية بتباطؤ الاقتصاد العالمي، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وانخفاض الطلب العالمي.

رغم أن قيام البنك المركزي في 29 ديسمبر 2022 بإلغاء كامل لقراراته السابقة التي صدرت في فبراير 2022، والإعلان عن تيسير إجراءات الإفراج الجمركي؛ وعلي الرغم من أهمية هذه الخطوة، ألا أن تأثيرها النهائي على عملية الاستيراد لم يتضح بعد؛ فما زال هناك تأخير في تدبير العملة وإجراءات الإفراج الجمركي وفقاً لآراء العديد من أصحاب الشركات.

خفض البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال عام 2023 إلى 4.5% مقارنة بمعدل 4.8% في توقعاته الصادرة في يونيو الماضي؛ وذلك بسبب تأثر الاستهلاك المحلي بارتفاع معدل التضخم، وتآكل القيمة الحقيقية للأجور، وتراجع الطلب الخارجي، مما سيحد من نشاط قطاعات الصناعة التحويلية والسياحة. كما أن استمرار التشديد المالي والنقدي لكبح التضخم والعجز الضخم في الحساب الجاري يحد من النمو.

كما خفضت وكالة موديز تصنيف مصر من B2 إلى B3 وغيرت نظرتها المستقبلية من سلبية إلى مستقرة. وأرجعت الوكالة السبب في ذلك إلى تراجع المخزونات الوقائية الخارجية، وقدرة مصر على امتصاص الصدمات وهو ما انعكس في انخفاض الاحتياطي الدولي والسيولة من العملات الأجنبية وصافي الأصول الأجنبية لدى النظام المصرفي. كما أرجعت الوكالة نظرتها المستقبلية للمستقرة للإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة في ضوء اتفاقها مع صندوق النقد الدولي نحو التعديل الهيكلي وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد والتي

سوف تساعد في توليد تدفقات رأسمالية لتلبية مدفوعات الديون الخارجية المتزايدة من خلال بيع بعض الأصول المملوكة للدولة والتي أعلنت عنها الحكومة، والالتزام بسعر الصرف المرن.

تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

تقييم الأداء: ما زال مجتمع الأعمال يشهد مزيجا من الظروف المحلية والعالمية غير المواتية، الأمر الذي انعكس في انخفاض مؤشري الإنتاج والمبيعات المحلية لكافة الشركات مما أدى لاستمرار تدهور مؤشر أداء الأعمال الإجمالي خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر-ديسمبر 2022)؛ حيث سجل انخفاضا بمقدار 5 نقاط عن المستوى المحايد وهو نفس قيمة المؤشر خلال الربع السابق، وأقل من مثيله خلال الربع المناظر بمقدار نقطتين. وقد حد من تدهور قيمة المؤشر ارتفاع المؤشرات المرتبطة بالأسعار وتكاليف الإنتاج؛ فمحليا، يعاني مجتمع الأعمال من استمرار ركود السوق المحلي وتراجع القوة الشرائية مع ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة المحلية، وزيادة أسعار المنتجات والخامات وقلتها نظرا لصعوبة الاستيراد، وعالميا، استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب الخارجي وارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة.

على مستوى القطاعات الاقتصادية:

تدهور أداء معظم القطاعات الاقتصادية؛ وتحديدًا، **الصناعات التحويلية والتشييد والبناء، والاتصالات، والنقل،** والتي سجلت جميعها قيمة للمؤشر أقل من المستوى المحايد. ويعد قطاع التشييد والبناء أكثر القطاعات تدهورا يليه الصناعات التحويلية والنقل، وهو ما يعكس ضخامة حجم المعوقات والتحديات التي تواجه هذه القطاعات محليا وعالميا. وسجل قطاعا **الأوراق المالية والسياحة** قيمة أعلى من المستوى المحايد.

التوقعات: سجل مؤشر التوقعات حيال الأداء خلال الربع (يناير-مارس 2023) قيمة أعلى من المستوى المحايد بخمس نقاط، وأعلى من مثيله في الربع السابق، وبنفس وتيرة الربع المناظر، إلا أنه لا يعكس توقعات بتحسن حقيقي في متغيرات النشاط الاقتصادي محليا وعالميا، خاصة في ظل ارتفاع عدم اليقين سواء بشأن المتغيرات أو السياسات، وإنما يعكس بشكل أكبر توقعات بثبات الأداء المتردي لمعظم المؤشرات الفرعية غير السعرية المكونة للمؤشر الرئيسي للإنتاج، والمبيعات، والصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية، وتوقعات بارتفاع المؤشرات المرتبطة بالأسعار وتكاليف الإنتاج فقط خلال الربع القادم¹.

أهم المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

تصدر **التضخم** قائمة المعوقات لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة بشكل غير مسبوق لأسباب محلية وعالمية سبق الإشارة له، ويليه **ارتفاع تكاليف الإنتاج** نتيجة زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج، خاصة المستوردة بشكل غير مسبوق، وارتفاع أسعار الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد عالميا، بالإضافة إلى الارتفاع المتكرر في أسعار الطاقة والنقل. يليهما **تغير سعر الصرف** الذي كان السبب في معاناة مجتمع الأعمال نتيجة ارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه، وما تبعه من ارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات خاصة وأن معظم مستلزمات الإنتاج مستوردة.

أهم أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر من وجهة نظر شركات العينة

قفز الحد من ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي يجب التركيز عليها خلال الفترة القادمة، خاصة معالجة الأسباب المحلية على الأقل، كما تصدر أيضا الاهتمام **بسياسات الاستثمار** قائمة الأولويات مع التأكيد على ضرورة مشاركة ممثلي مجتمع الأعمال من مختلف الأنشطة في تحديد سياسات الاستثمار في القطاعات المستهدفة، واستمر الاهتمام **بالتحول الرقمي للسليم للخدمات الحكومية** من الأولويات لتحسين مناخ الأعمال في مصر لما يترتب على ذلك من تيسير الإجراءات الحكومية والقضاء على البيروقراطية وتقليل الفساد.

¹ لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الجدول م3.

نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي
نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن
الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم
أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس
علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزريرة، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل/>

ياسر سليم - مدير التحرير
فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى
إبراهيم الإمامي - مسؤول تكنولوجيا المعلومات
وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية
محمد عبد الحكيم - أخصائي اتصالات
محمد لهيطة - المدير المالي والإداري
أماني مدحت - مساعد بحثي وتنفيذي
ميرال ميشيل - مساعد المدير التنفيذي
محمد عاطف - مساعد إداري
حسين محمد - مساعد
عمر موافى - مساعد
وليد إبراهيم - مساعد
عمرو محمد - مساعد

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي
راما سعيد - اقتصادي أول
رشا سيف - اقتصادي أول
سلمى بهاء - اقتصادي أول
محمد حسني - اقتصادي
أحمد داوود - اقتصادي
مهند مهدي - اقتصادي
ماريان عادل - اقتصادي
حبية محسن - باحث اقتصادي
الحسين عصام - باحث اقتصادي
أحمد فتحي - باحث ميداني
حسام خاطر - باحث ميداني
محمد خاطر - باحث ميداني

التقرير التفصيلي

المنهجية

استكمالا لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الاعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييما دوريا ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



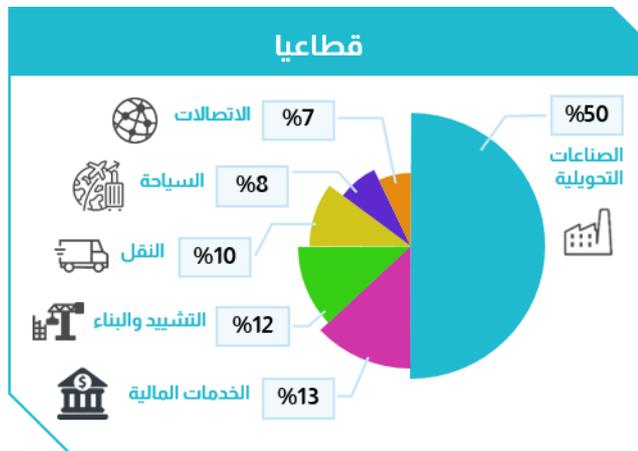
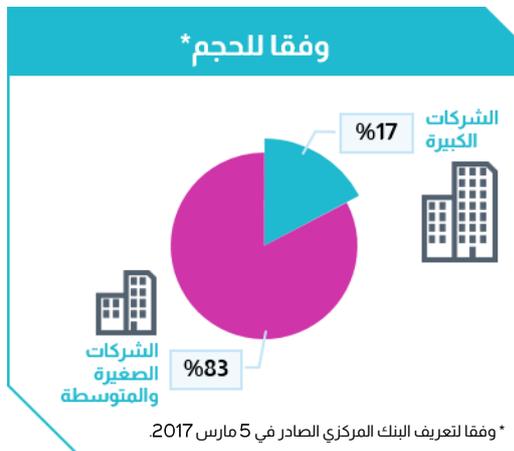
2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج



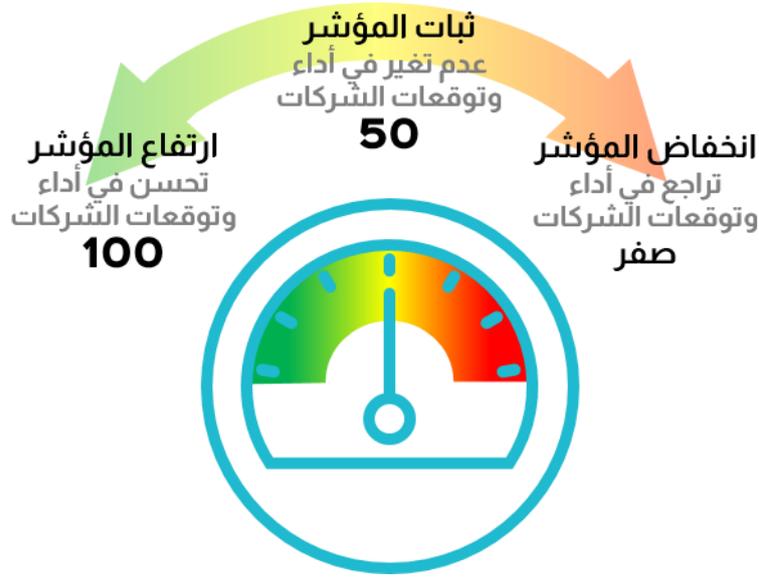
ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام 2021 ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام 2022، والتي فاقمت من هذه التحديات؛ حيث من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

ويستعرض هذا التقرير تقييما لأداء شركات العينة خلال الربع (أكتوبر-ديسمبر 2022) وتوقعاتها للربع (يناير-مارس 2023). يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيرا، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استنادا إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيما أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير،
و S هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

ويساوي المؤشر 100 نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ 50 نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين صفر و100 نقطة. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال، تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق/ الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات/ الأولويات لتتراوح ما بين صفر و1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات/ الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات/ الأولويات تنازليا حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

يلقي هذا الجزء نظرة عامة على بعض التطورات الرئيسية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وكذلك أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر (وفقاً لأحدث البيانات المتاحة محلياً حتى تاريخ نشر هذا التقرير).

تداعيات التشديد النقدي واستمرار الحرب الروسية الأوكرانية واحتمالات موجات جديدة للفيروس تخفض من توقعات النمو الاقتصادي العالمي لعام 2023

استمر تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، خاصة قطاع التصنيع بسبب تراجع الطلب وانخفاض الطلبات العالمية الجديدة بمعدلات أقل منها في عام 2009 مما انعكس في بلوغ مؤشر مديري المشتريات نحو 48.2 في ديسمبر 2022، ويعد هذا تراجعاً بنحو 11% من قيمته في ديسمبر 2021، وهو أدنى مستوى له منذ 30 شهراً وأقل من المستوى المحايد للشهر الرابع على التوالي. ومع ذلك تحسنت ظروف العرض حيث انخفضت حالات الإبلاغ عن تأخر الإمداد. وما زال ارتفاع الأسعار يمثل أحد أهم المخاطر التي تهدد تعافي الطلب وتؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج (HIS Markit 2022).²

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نمواً منخفضاً خلال عام 2023 نتيجة تداعيات التشديد النقدي من قبل البنوك المركزية لكبح التضخم واستمرار الحرب الروسية الأوكرانية، وإن كان إعادة فتح الاقتصاد الصيني قد عجل قليلاً من توقعات التعافي. ومن المتوقع أن يتراجع النمو من 3.4% عام 2022 إلى نحو 2.9% عام 2023، ثم يرتفع لنحو 3.1% لعامي 2023 و2024 وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في يناير 2023. ولا يزال معدل النمو المتوقع أقل من المتوسط التاريخي للفترة (2000-2019) والذي يبلغ 3.8%، إلا أنه أعلى بمقدار 0.2% عن توقعات أكتوبر 2022. وبالرغم من تراجع حدة اختناقات سلاسل العرض، إلا أنه من المتوقع أن يؤدي تراجع الطلب العالمي إلى خفض متوسط معدل نمو التجارة العالمية من 5.4% عام 2022 لنحو 2.4% عام 2023.

ويتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض النمو العالمي لعام 2023 مدفوعاً بتراجع النمو في 90% من الاقتصادات المتقدمة، نتيجة تداعيات رفع أسعار الفائدة وتأثيراتها السلبية على النشاط الاقتصادي، وتآكل الدخول الحقيقية ليلغ النمو بها 1.2% مقابل 2.7% عام 2022. بينما يُتوقع تحسن طفيف للنمو في الأسواق الصاعدة والنامية نتيجة للتوقعات بإعادة فتح الاقتصاد الصيني بأكمله، وأن يبلغ معدل النمو 4% مقابل 3.9% عام 2022 (IMF 2022).³

كما يتوقع الصندوق انخفاض المتوسط السنوي لمعدل التضخم عالمياً ليلغ 6.6%، 4.3% لعامي 2023، 2024 مقابل 8.8% عام 2022 نتيجة لضعف الطلب العالمي بسبب التشديد النقدي وانخفاض الأسعار العالمية للسلع النفطية وغير النفطية، وإن كان لا يزال أعلى من متوسطه قبل الجائحة (2017-2019) الذي بلغ نحو 3.5%. ومن المتوقع أن تكون المعاناة من تداعيات التضخم أشد في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، حيث من المتوقع أن يشهد معدل التضخم (8.1%) ضعف مثيله للاقتصادات المتقدمة (4.6%). هذا وتظل الأولوية في معظم الاقتصادات خلال عام 2023، بخلاف إيجاد حلول لأزمة ارتفاع تكلفة المعيشة، هي تخفيض معدل التضخم بشكل مستدام (IMF 2023).⁴

بلغ متوسط مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الفاو 143.7 لعام 2022، وهو ما يمثل تراجعاً بنحو 14% عن مثيلة لعام 2021 إلا أنه أعلى بنحو 50% عن مثيله عام 2019 قبل الجائحة (FAO 2022).⁵

² J.P.Morgan Global Manufacturing PMI, December 2022.

³ International Monetary Fund (IMF). 2023. *World Economic Outlook Update: Gloomy and More Uncertain*. Jan, IMF.

⁴ نفس المرجع.

⁵ Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). 2023. *World Food Situation*. FAO.

وعلى مستوى الاقتصاد المصري

استمرار الانكماش الذي يشهده القطاع الخاص غير النفطي في مصر على مدار العامين الماضيين، فمازالت قيمة مؤشر مديري المشتريات أقل من 50 نقطة (المستوى المحايد)؛ حيث سجل 47.2 في ديسمبر. ويرجع هذا الانكماش إلى أسباب محلية وأخرى عالمية. وتتمثل الأسباب المحلية فيما يواجه مجتمع الأعمال من ضغوط نتيجة ارتفاع الأسعار، وتراجع الطلب، وزيادة تكاليف الإنتاج والتشغيل بعد تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار، وكذلك تأخر تسليم التعاقدات وتراكمها نتيجة استمرار القيود المفروضة على الواردات، ودفع الانكماش إلى تخفيض العمالة في الشركات للمرة الثانية في ثلاثة أشهر، وانحصار الطلب على المدخلات. بينما ترتبط الأسباب العالمية بتباطؤ الاقتصاد العالمي (S&P Global 2023).⁶

ورغم إلغاء البنك المركزي في 29 من ديسمبر 2022 لكامل قراراته السابقة التي أصدرها في فبراير 2022⁷ والإعلان عن تيسير إجراءات الإفراج الجمركي، وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة، إلا أن تأثيرها النهائي على عملية الاستيراد لم يتضح بعد، حيث لا يزال هناك تأخير في تدبير العملة وإجراءات الإفراج الجمركي وفقا لآراء العديد من أصحاب الشركات.

خفض البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال عام 2023 إلى 4.5% من 4.8% في توقعاته الصادرة في يونيو 2022، وذلك بسبب تأثير الاستهلاك المحلي بارتفاع معدل التضخم، وتآكل القيمة الحقيقية للأجور، وتراجع الطلب الخارجي الذي يحد من نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والسياحة. كما أن استمرار التشديد المالي والنقدي لكبح التضخم والعجز الضخم في الحساب الجاري يحد من النمو. وقد يحد الاتجاه التدريجي لرفع قيود الاستيراد من التراجع، لكن تظل التجارة متأثرة بالقواعد التي تحكم مصادر النقد الأجنبي⁸ (البنك الدولي، 2023).⁹

خفضت وكالة موديز تصنيف مصر من B2 إلى B3 ولكن غيرت نظرتها المستقبلية من سلبية إلى مستقرة. وأرجعت الوكالة الخفض إلى تراجع المخزونات الوقائية الخارجية، وقدرة مصر على امتصاص الصدمات، وهو ما انعكس في انخفاض الاحتياطي الدولي والسيولة من العملات الأجنبية وصافي الأصول الأجنبية لدى النظام المصرفي. وأرجعت الوكالة نظرتها المستقبلية المستقرة للإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة في ضوء اتفاقها مع صندوق النقد الدولي نحو التعديل الهيكلي وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد والتي سوف تساعد في توليد تدفقات رأسمالية لتلبية مدفوعات الديون الخارجية المتزايدة من خلال بيع بعض الأصول المملوكة للدولة التي أعلنت عنها الحكومة، والالتزام بسعر الصرف المرن¹⁰.

ويعرض الجزء التالي آخر التطورات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وفقا لأحدث بيانات منشورة حتى تاريخ نشر هذا التقرير:

- وفقا لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام المالي 2023/2022 نحو 4.4% وهو ما يمثل زيادة بنسبة 33% عن مثيله خلال الربع الأخير من 2022/2021 وتراجعا بنحو 55% عن مثيله في الربع المناظر. وقد جاء التعافي مدفوعا بتحسّن النشاط الاقتصادي في قطاعات السياحة والزراعة وتجارة الجملة والتجزئة. وعلى مستوى سوق العمل، ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من العام المالي 2023/2022 بنحو 3% عن الربع الأخير من العام المالي السابق مسجلا 7.4% (الشكل 1).

S&P Global. 2023. Purchasing Managers Index (PMI).⁶

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/Regarding-conducting-import-transactions-through-IDCs.aspx>⁷

World bank, Global Economic Prospects, January 2023⁸

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/38030/GEP-January-2023-Analysis-MENA.pdf?sequence=15&isAllowed=y>⁹

Moody's, Jan 2023. At: https://www.moody's.com/research/Moodys-downgrades-Egypt's-ratings-to-B3-changes-outlook-to-stable-PR_473012.¹⁰

الشكل 1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة خلال الفترة (2015/2016 - الربع الأول من العام المالي 2023/2022)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

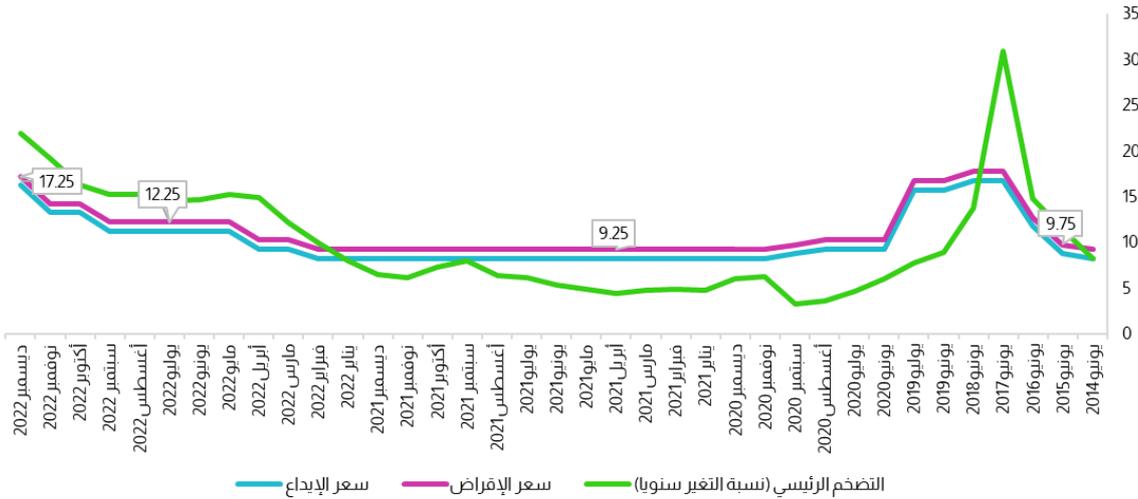
- **على جانب المالية العامة**، تراجع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2022/2021 إلى 6.1% مقارنة بـ 6.8% خلال العام المالي السابق، وارتفعت الإيرادات بنحو 14.5% مقابل ارتفاع المصروفات بنحو 14.3%¹¹.
- **وعلى الجانب النقدي**، استمر معدل التضخم السنوي في اتجاه الصعود منذ يناير 2022 ووصل لنحو 21.9% خلال ديسمبر 2022 ويقترب هذا المعدل من ثلاثة أمثال نظيره في ديسمبر 2021 والذي سجل 6.5%. ويعد تبني سعر صرف مرن للجنيه أحد أسباب الموجة التضخمية الأخيرة، علاوة على قيود الاستيراد التي أدت لارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة لتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية. ويعكس معدل التضخم زيادة التغيرات السنوية لمعظم الأرقام القياسية للمستهلكين للأقسام المختلفة، حيث شهد قسم الطعام والشراب أعلى مستوى من الزيادة، يليه المطاعم والفنادق، والثقافة والترفيه، والأثاث والتجهيزات (الشكل 2) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2023)¹².
- وفي مواجهة الموجة التضخمية والتشديد النقدي العالمي، قررت لجنة السياسة النقدية في 22 ديسمبر رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 300 نقطة أساس ليصل إلى 16.25% و17.25% و16.75%، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 300 نقطة أساس ليصل إلى 16.75% (الشكل 2) (البنك المركزي المصري 2022)¹³.

¹¹ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري عن شهر ديسمبر 2022.

¹² الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2022، النشرة الشهرية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ديسمبر 2022، إصدار يناير 2023.

¹³ البنك المركزي المصري، بيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 22 ديسمبر 2022.

الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، وبيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 22 ديسمبر 2022، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

- على صعيد المعاملات الخارجية، سجل ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من العام المالي 2023/2022 فائضاً كلياً بلغ 523.5 مليون دولار مقارنة بفائض كلي بلغ نحو 311.4 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق 2022/2021. وفيما يلي مزيد من التفاصيل حول تطورات أهم بنود ميزان المدفوعات:¹⁴

1. حساب المعاملات الجارية: تحسن عجز حساب المعاملات الجارية بنحو 20.2% عن قيمته خلال الربع الأول من العام المالي السابق ليسجل 3.2 مليار دولار في يوليو/سبتمبر 2023/2022؛ ويرجع تراجع العجز إلى:

- تحسن العجز في الميزان التجاري غير البترولي بمعدل 18.2% ليسجل 9 مليار دولار؛ وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية بنحو 5.1% عن قيمتها خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق لتسجل 6.3 مليار دولار بينما انخفضت الواردات غير البترولية بمعدل 9.9% لتقتصر على حوالي 15.3 مليار دولار.
- ارتفاع إيرادات السياحة 43.5% بنحو 1.3 مليار دولار مقارنة بالربع الأول من العام المالي 2022/2021 لتسجل 4.1 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي 2023/2022.
- تصاعد حصة المرور في قناة السويس بمعدل 19.1% لتسجل نحو 2 مليار دولار (مقابل نحو 1.7 مليار دولار) مما ساهم في ارتفاع متحصلات النقل بمعدل 33.7% لتسجل 3 مليار دولار (مقابل نحو 2.3 مليار دولار).
- استقرار عجز الميزان التجاري البترولي عند 106 مليون دولار بسبب تصاعد الصادرات البترولية بنحو 807.3 مليار دولار في ظل ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي، وقد حد من هذا الارتفاع انخفاض صادرات البترول الخام بنحو 449.9 مليون دولار والمنتجات البترولية بمقدار 393.3 مليون دولار، وارتفاع الواردات البترولية بمقدار 767.7 مليون دولار.

¹⁴ البنك المركزي المصري، بيان صحفي عن أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من السنة المالية 2023/2022.

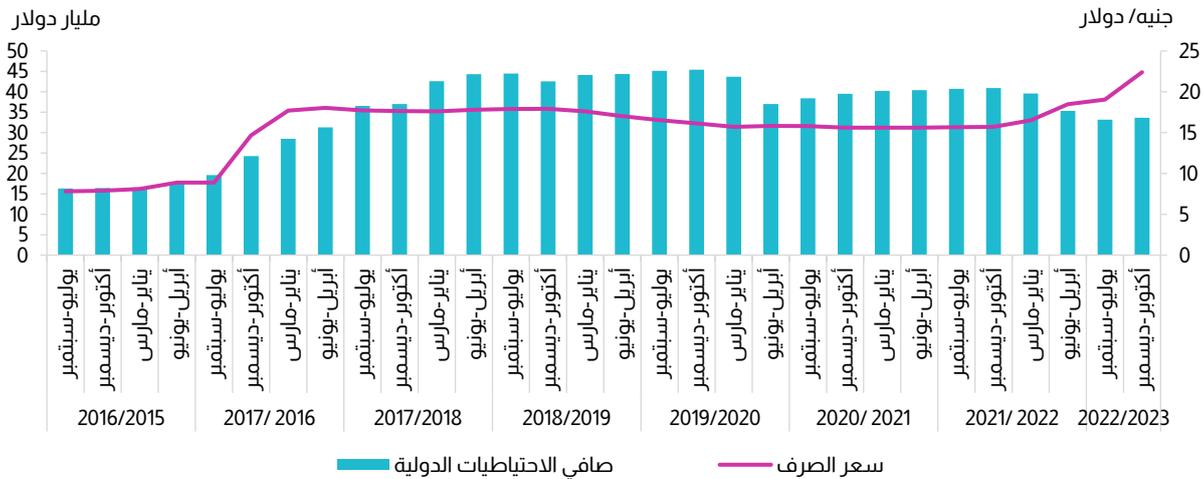
وقد حد من تحسن الحساب الجاري:

- انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل 20.9% لتسجل نحو 6.4 مليار دولار.
- ارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار بمعدل 16.8% إلى نحو 4.5 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي 2023/2022.

2. **الحساب الرأسمالي والمالي:** سجل صافي تدفق للداخل بنحو 4.4 مليار دولار (مقابل نحو 6 مليار دولار) وذلك كمحصلة للتطورات التالية:

- تضاعف صافي التدفق للداخل للاستثمار الأجنبي المباشر لحوالي 3.3 مليار دولار مقابل 1.7 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي 2023/2022؛ حيث تصاعدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاعات غير البترولية لتسجل 3.6 مليار دولار نتيجة تدفقات من الخارج لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات قائمة أو الاستحواذ على بعض أصول الشركات المحلية، وتراجع صافي تدفق الاستثمارات في قطاع البترول للخارج ليصبح 320.5 مليون دولار.
- تحقيق الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية صافي تدفق للخارج بلغ نحو 2.2 مليار دولار (مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 3.6 مليار دولار تركزت خلال يناير - مارس 2022 إثر اندلاع حرب روسيا وأوكرانيا، والسياسات النقدية الانكماشية الأمريكية وما نتج عنها من خروج رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة ومنها مصر).
- تغيرت التزامات البنك المركزي لتسجل 652.4 مليون دولار صافي تدفق للداخل.
- ارتفع صافي احتياطي النقد الأجنبي بالبنك المركزي إلى 34 مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر 2022 مقابل 33.5 مليار دولار بنهاية شهر نوفمبر من نفس العام. وجاءت هذه الزيادة بسبب ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي خلال آخر 4 أشهر بأكثر من 860 مليون دولار. وتقدر الاحتياطيات خلال الربع محل الدراسة بنحو 33.6 مليار دولار بزيادة 1% عن مثلتها خلال الربع السابق، وتراجعا بنحو 18% عن مثلتها خلال الربع المناظر. وبلغ متوسط سعر صرف الجنيه أمام الدولار خلال الربع محل الدراسة نحو 22.4 جنيها/ دولار وهو ما يمثل تراجعا في سعر الصرف بنحو 18% عن مثيله للربع السابق، و34% عنه في الربع المناظر (الشكل 3) (البنك المركزي المصري)¹⁵.

الشكل 3: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ ووزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

¹⁵ البنك المركزي المصري، بيان صحفي، 16 يناير 2023.

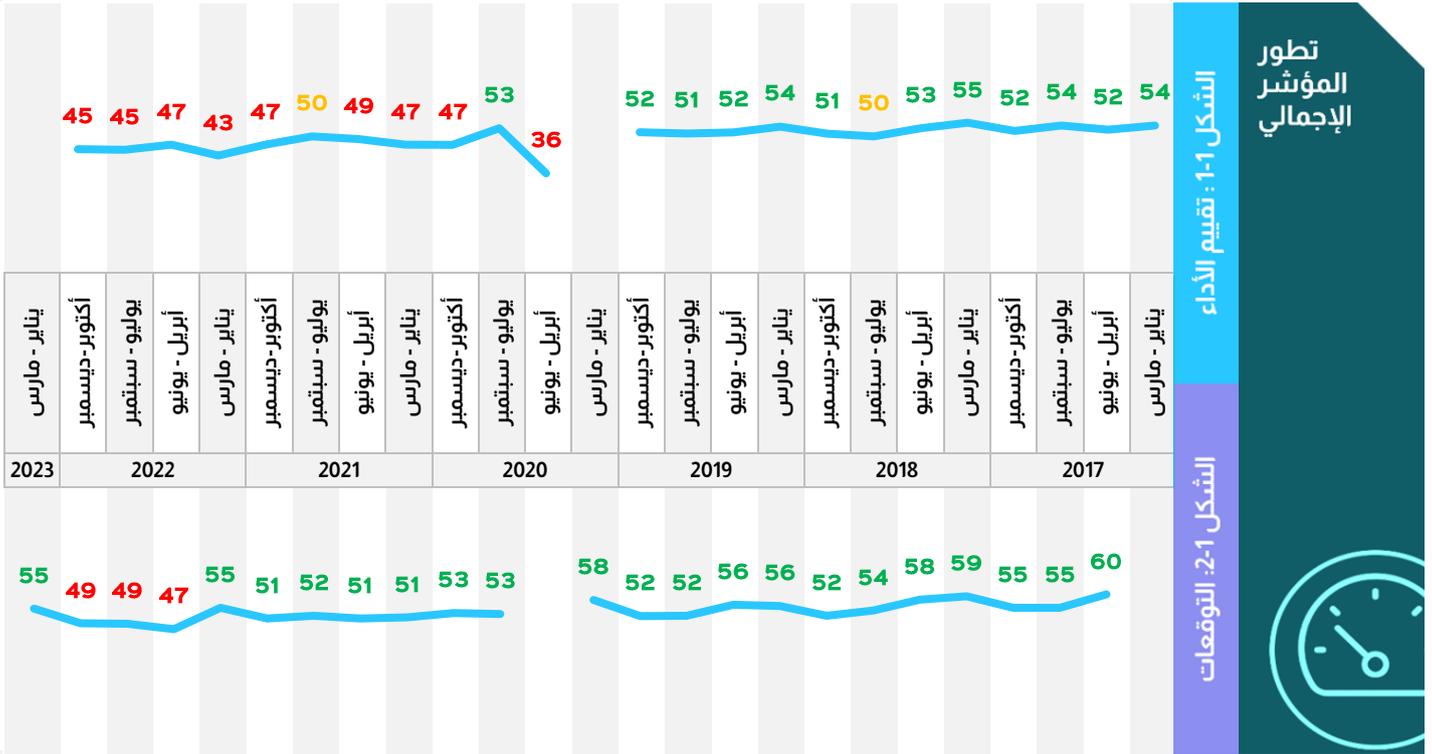
مؤشر بارومتر الأعمال

أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

استمرار انخفاض مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة، مع تباين الأداء والتوقعات على مستوى القطاعات.

1-1 تطور المؤشر الإجمالي

ما زال مجتمع الأعمال يشهد مزيجاً من الأوضاع المحلية والعالمية غير المواتية، الأمر الذي انعكس في استمرار انخفاض مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر-ديسمبر 2022)؛ حيث سجل انخفاضاً بمقدار 5 نقاط عن المستوى المحايد وهو نفس قيمة المؤشر خلال الربع السابق، بأداء أقل من مثيله خلال الربع المناظر بمقدار نقطتين. فمحلياً، يعاني مجتمع الأعمال من استمرار ركود السوق المحلي، وتراجع القوة الشرائية، مع ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة المحلية، وزيادة أسعار المنتجات والخامات وقلتها نظراً لصعوبة الاستيراد. وعالمياً، استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وتراجع الطلب الخارجي، وارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة (الشكل 1-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

** البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

سجل مؤشر توقعات الأداء حيال الربع (يناير - مارس 2023) قيما أعلى من المستوى المحايد بخمس نقاط (الشكل 2-1)، وهو أداء أعلى من مثيله في الربع السابق، وبنفس وتيرة الربع المناظر، إلا أنه لا يعكس توقعات بتحسين حقيقي في متغيرات النشاط الاقتصادي محليا وعالميا خاصة في ظل ارتفاع عدم اليقين سواء بشأن المتغيرات أو السياسات، وإنما يعكس بشكل أكبر توقعات بثبات الأداء المتردي لمعظم المؤشرات الفرعية غير السعرية المكونة للمؤشر الرئيسي كالإنتاج والمبيعات والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية وتوقعات بارتفاع المؤشرات المرتبطة بالأسعار وتكاليف الإنتاج فقط خلال الربع القادم.¹⁶

2-1 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

سجل مؤشر أداء الأعمال لكافة الشركات تراجعاً بـ 5 نقاط عن المستوى المحايد. ويقارب مؤشر أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع الحالي مثيله للربع المناظر، ولكن يعد أفضل من أداء الربع السابق بنقطة واحدة فقط. واستمر مؤشر الأداء للشركات الكبيرة في التراجع؛ حيث انخفضت قيمه بصورة أكثر حدة عن الربع المناظر بخمس نقاط، وإن كان أفضل من الربع السابق بنقطة واحدة، الأمر الذي يعكس استمرار الصعوبات التي تواجه الشركات بكافة أحجامها على مدى عام كامل (الشكل 3-1).

وسجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة توقعاً للأداء تجاوز المستوى المحايد بأربع نقاط، وأفضل من الربعين السابق والمناظر، بينما تجاوز مؤشر التوقعات للشركات الكبيرة المستوى المحايد بست نقاط وجاء أفضل من الربع السابق بست نقاط وبوتيرة أقل من المناظر بنقطة واحدة، إلا أن هذا الارتفاع في مؤشرات التوقعات لم يأتي نتيجة توقع تحسن الأوضاع خلال الربع القادم، وإنما يعكس بشكل أكبر ثبات الأداء في التوقعات لمعظم المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الرئيسي (الشكل 4-1).¹⁷

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقاً للحجم - تقييم الأداء	الشركات الكبيرة
45	أكتوبر - ديسمبر 2022	45
46	يوليو - سبتمبر 2022	44
44	أكتوبر - ديسمبر 2021	50

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 4-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقاً للحجم - التوقعات	الشركات الكبيرة
54	أكتوبر - ديسمبر 2022	56
48	يوليو - سبتمبر 2022	50
53	أكتوبر - ديسمبر 2021	57

المصدر: نتائج الاستبيان.

3-1 المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

تدهور أداء معظم القطاعات الاقتصادية وتحديدًا **الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والاتصالات، والنقل** حيث سجلت جميعها قيما للمؤشر أقل من المستوى المحايد؛ بينما سجل قطاعا **الأوراق المالية والسياحة** قيما أعلى من المستوى المحايد (الشكل 5-1).

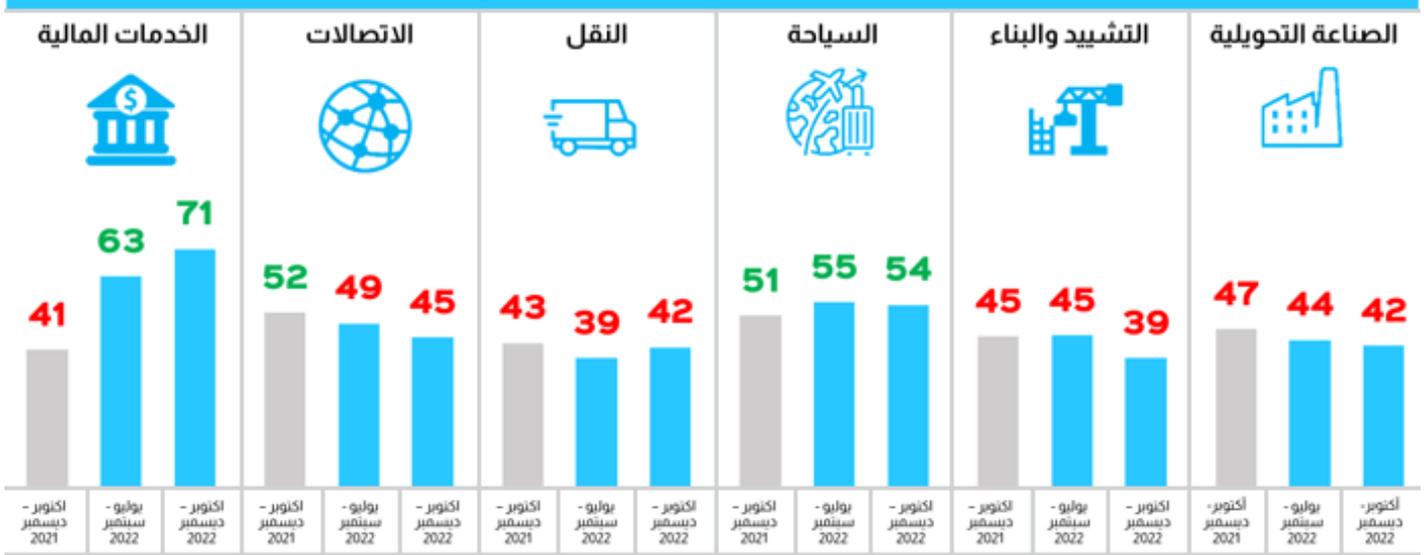
¹⁶ لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الجدول م3.

¹⁷ لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الجدول م3.

وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية وفقا لآراء العينة خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:

- سجل **قطاع الصناعات التحويلية** قيمة للمؤشر أقل من المستوى المحايد ب 8 نقاط، وهو تراجع أكثر حده من مثيله في الربعين السابق والمناظر. ويرجع التدهور في الأداء إلى عدة أسباب، منها استمرار صعوبات الاستيراد وعدم الإفراج السريع عن مستلزمات الإنتاج، مما أدى إلى نقص المواد الخام وارتفاع أسعارها، وضعف التصدير بسبب ضعف الطلب عالميا، بالإضافة إلى ضعف القوة الشرائية لارتفاع معدلات التضخم.
- **يعد قطاع التشييد والبناء** أكثر القطاعات تدهورا في الأداء خلال الربع محل الدراسة؛ حيث سجل انخفاضا 11 نقطة عن المستوى المحايد، ويعتبر هذا الأداء أقل من الربع السابق والمناظر بمقدار 6 نقاط. ويرجع التدهور في الأداء نتيجة ضعف السيولة في السوق، وارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة، والقطاع لا يزال يعاني من صعوبة إجراءات الترخيص، علاوة على الاشتراطات الجديدة في قانون البناء الموحد، وزيادة الأعباء الضريبية عليه.

الشكل 1-5: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - تقييم الأداء



المصدر: نتائج الاستبيان.

- سجل **قطاع الاتصالات** أداء أقل من المستوى المحايد بخمس نقاط خلال الربع محل الدراسة، وهو أداء أقل من الربع السابق ب 4 نقاط، وبوتيرة أكثر حده من الربع المناظر ب 7 نقاط، ويُعزى السبب في ذلك مشكلات في الاستيراد بالنسبة لبعض شركات تكنولوجيا المعلومات، ندرة الخامات في السوق المحلي، ضعف السيولة في السوق، وعدم الإفراج عن الشحنات الموجودة في الموانئ.
- سجل **قطاع النقل** انخفاض عن المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة بنحو 8 نقاط، وجاء أدائه أفضل من الربع السابق بثلاث نقاط وبوتيرة أكثر حده عن الربع المناظر له بنقطة واحدة. ويعود هذا التراجع إلى استمرار صعوبات الاستيراد، وتدبير العملة الأجنبية، وانخفاض الصادرات على مستوى معظم الأنشطة الاقتصادية، وتراجع أداء قطاع التشييد والبناء، وانخفاض حجم الأعمال بوجه عام.
- سجل **قطاع السياحة** تحسنا في الأداء؛ حيث تجاوز المؤشر المستوى المحايد ب مقدار 4 نقاط، ويعد أدائه أفضل من الربع المناظر وان كان أقل من الربع السابق ويرجع هذا التحسن الي الإقبال على السياحة الدينية بعد إغلاق دام عامين، وانتعاش حركة السياحة الداخلية والخارجية وانتعاش سياحة المؤتمرات وزيادة الوافدين من الخارج.
- **يعد قطاع الخدمات المالية** أعلى القطاعات من حيث مؤشر الأداء خلال الربع الحالي؛ حيث سجل تحسنا عن المستوى المحايد ب 21 نقطة وهو أداء أعلى من الربعين السابق والمناظر. ويرجع هذا التحسن إلى الإعلان عن قرب بدء برنامج الطرقات الحكومية والذي يتضمن بيع حصص بعض الشركات المملوكة للدولة إلى جانب أن تحرير سعر الصرف مع ارتفاع سعر الفائدة

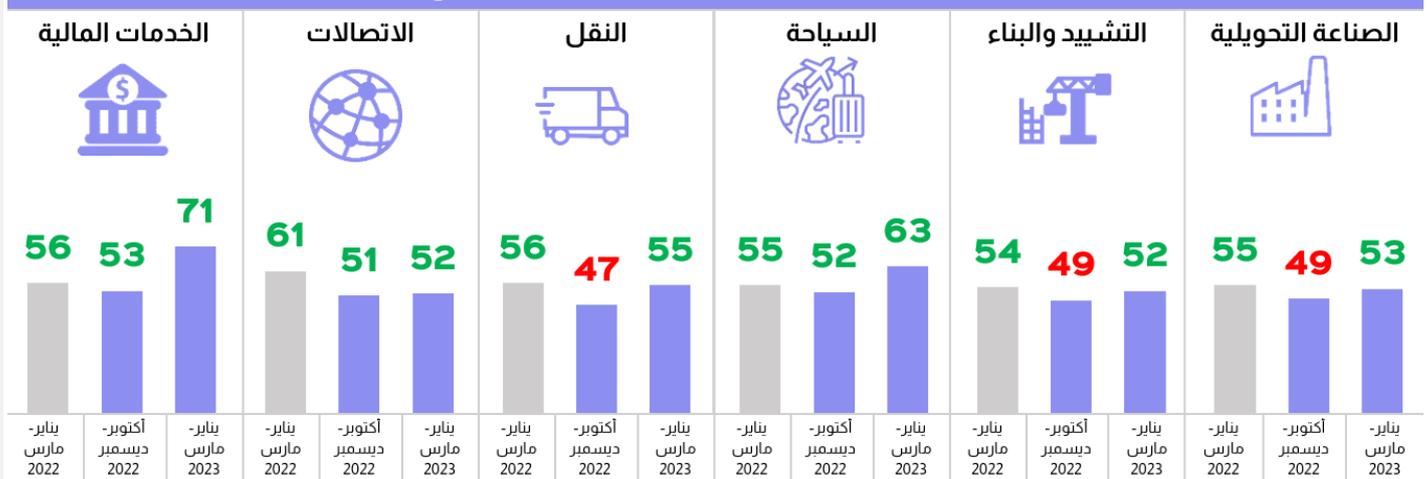
أدى إلى انخفاض قيمة الأصول المصرية مما جذب العديد من صناديق الاستثمار العربية للدخول إلى السوق المصري والاستحواذ على شركات به.

أما على مستوى التوقعات، فقد تجاوزت التوقعات للربع القادم المستوى المحايد لكافة القطاعات، إلا أن ذلك لا يعكس تحسنا حقيقيا في أوضاع مجتمع الأعمال خلال الربع القادم وإنما يعكس بشكل أكبر ثبات الأداء في التوقعات لمعظم المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الرئيسي.

وفيما يلي تحليل لتوقعات الأداء للقطاعات الاقتصادية خلال الربع القادم ومقارنتها بالربعين السابق والمناظر:

- جاءت توقعات قطاع الخدمات المالية متفائلة بشأن الأداء خلال الربع القادم وأعلى من المستوى المحايد بـ 21 نقطة، وأفضل من توقعات الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك للتوقعات بانتعاش سوق الأوراق المالية نتيجة بدء برنامج الطرود الحكومية واستقطاب المستثمرين الأجانب بعد رفع أسعار الفائدة وتبني سعر الصرف المرن.
- جاءت توقعات قطاع السياحة أعلى من المستوى المحايد بـ 13 نقطة، وأفضل من الربعين السابق والمناظر، وربما يُعزى ذلك إلى التوقعات بارتفاع حركة السياحة والعمرة.
- جاءت التوقعات حيال أداء قطاع الاتصالات خلال الربع القادم أعلى من المستوى المحايد بنقطتين، وأعلى من الربع السابق بنقطة واحدة، إلا أنها أقل من الربع المناظر بـ 9 نقاط.
- جاءت توقعات قطاع الصناعات التحويلية أكبر من المستوى المحايد بـ 3 نقاط وأفضل من الربع السابق بـ 4 نقاط وأقل من الربع المناظر بنقطتين، ويرجع ذلك إلى توقعات الشركات باستمرار المشكلات التي تواجهها سواء صعوبات استيراد الخامات من الخارج، بجانب ارتفاع أسعار الخامات والشحن التي أصبحت تمثل عبئا كبيرا عليها، وفي نفس الوقت تراجع الطلب مع ارتفاع التضخم.
- جاءت توقعات قطاع التشييد والبناء حيال الربع القادم أكبر من المستوى المحايد بنقطتين وأفضل من الربع السابق بـ 3 نقاط، وأقل من الربع المناظر بنقطتين نتيجة توقعات الشركات بعدم اتخاذ قرارات من شأنها تحسن القطاع، بالإضافة إلى حالة الركود في الطلب، وضعف السيولة وارتفاع المواد الخام المستوردة والمعوقات المرتبطة بتراخيص البناء والارتفاعات.
- تجاوزت توقعات قطاع النقل بشأن الأداء خلال الربع القادم المستوى المحايد بخمس نقاط، وهي توقعات أفضل من الربع السابق بـ 8 نقاط وأفضل من الربع المناظر بنقطة واحدة، مما يعكس توقعات بثبات الأداء خلال الربع القادم، واستمرار قيود الاستيراد، وضعف حجم الأعمال بقطاع التشييد والبناء، بالإضافة إلى استمرار الاضطرابات الجيوسياسية وتأثيراتها السلبية على حركة التجارة العالمية بصفة عامة.

الشكل 1-6: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.

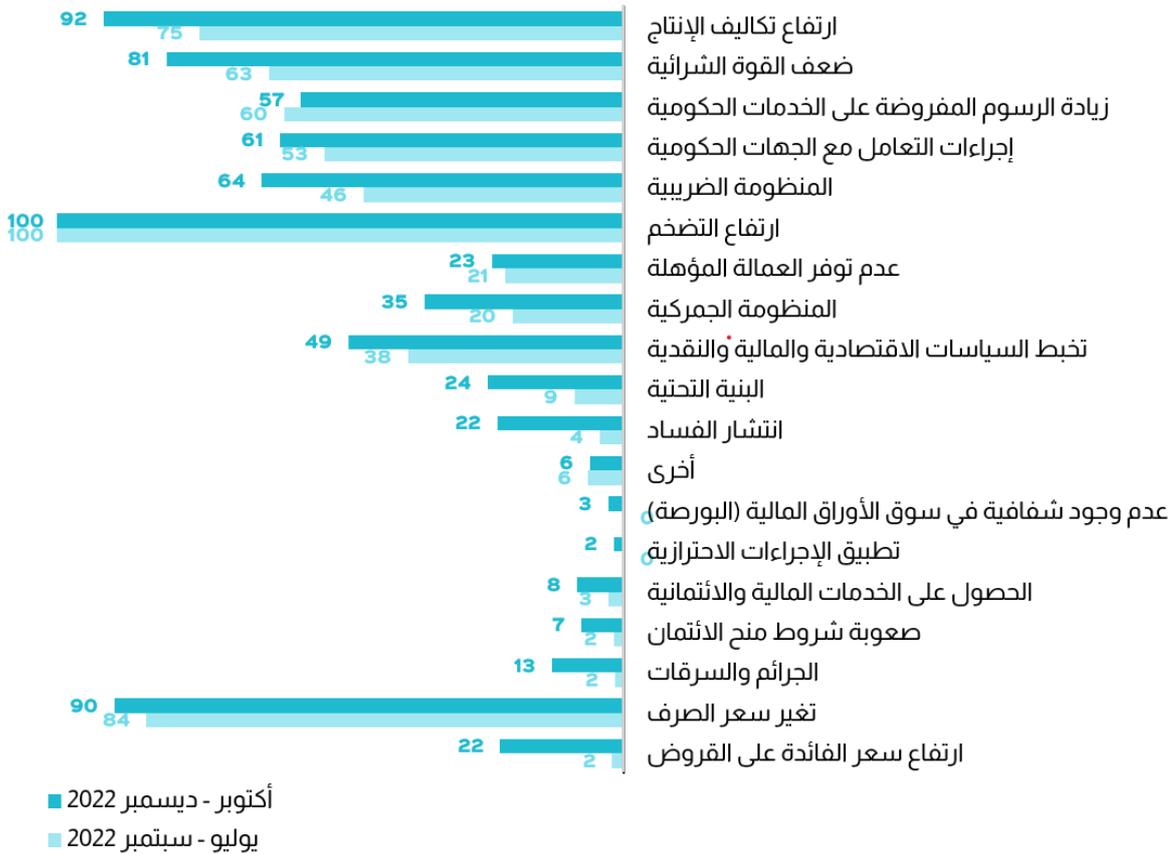


ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

إجماع الشركات بكافة أحجامها على أن ارتفاع التضخم وتغير سعر الصرف وارتفاع تكاليف الإنتاج هما أكبر معوقات تواجهها خلال الربع محل الدراسة.

يوضح الشكل 1-2، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر-ديسمبر 2022)، مرتبة تنازلياً حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

تصدر **التضخم** قائمة المعوقات لكافة الشركات بشكل غير مسبوق لأسباب محلية وعالمية سبقت الإشارة له، يليه **ارتفاع تكاليف الإنتاج** نتيجة زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل جنوني، خاصة المستوردة، وارتفاع أسعار الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد عالمياً ونقص الخامات وزيادة أسعارها، بالإضافة إلى الارتفاع المتكرر في أسعار الطاقة والنقل، يليهما **تغير سعر الصرف** الذي كان السبب في معاناة مجتمع الأعمال نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه وما يتبعه من ارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات، خاصة وأن معظم مستلزمات الإنتاج مستوردة، كما أن وجود أكثر من سعر صرف بالسوق خلق تشوشاً في الأسعار وزاد من المضاربات.



الشكل 1-2:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطيع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقاً محدداً يواجهها ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.

وبمقارنة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة بالربع السابق، يتضح استمرار معاناة مجتمع الأعمال من ارتفاع معدل التضخم كأكبر معوق لها، وتدهور الجنيه مقابل الدولار ليكون من أكبر المعوقات، وهذا لا يعني حل المعوقات الأخرى بالضرورة.

ورغم أن كافة الشركات بمختلف أحجامها تواجه نفس مجموعة المعوقات إلا أن ترتيب شدتها يختلف وفقا لحجم الشركة؛ فعلى مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة، تصدر التضخم قائمة المعوقات، يليه ارتفاع تكاليف الإنتاج، ثم تغير سعر الصرف في المرتبة الثالثة، وجاء ضعف القوة الشرائية في المرتبة الرابعة. وبالنسبة للشركات الكبيرة، فقد تصدر ارتفاع التضخم أيضا قائمة المعوقات، يليه التحديات التي تتعلق بارتفاع سعر الصرف، ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج في المرتبة الثالثة. وجاء ضعف القوة الشرائية في المرتبة الرابعة.

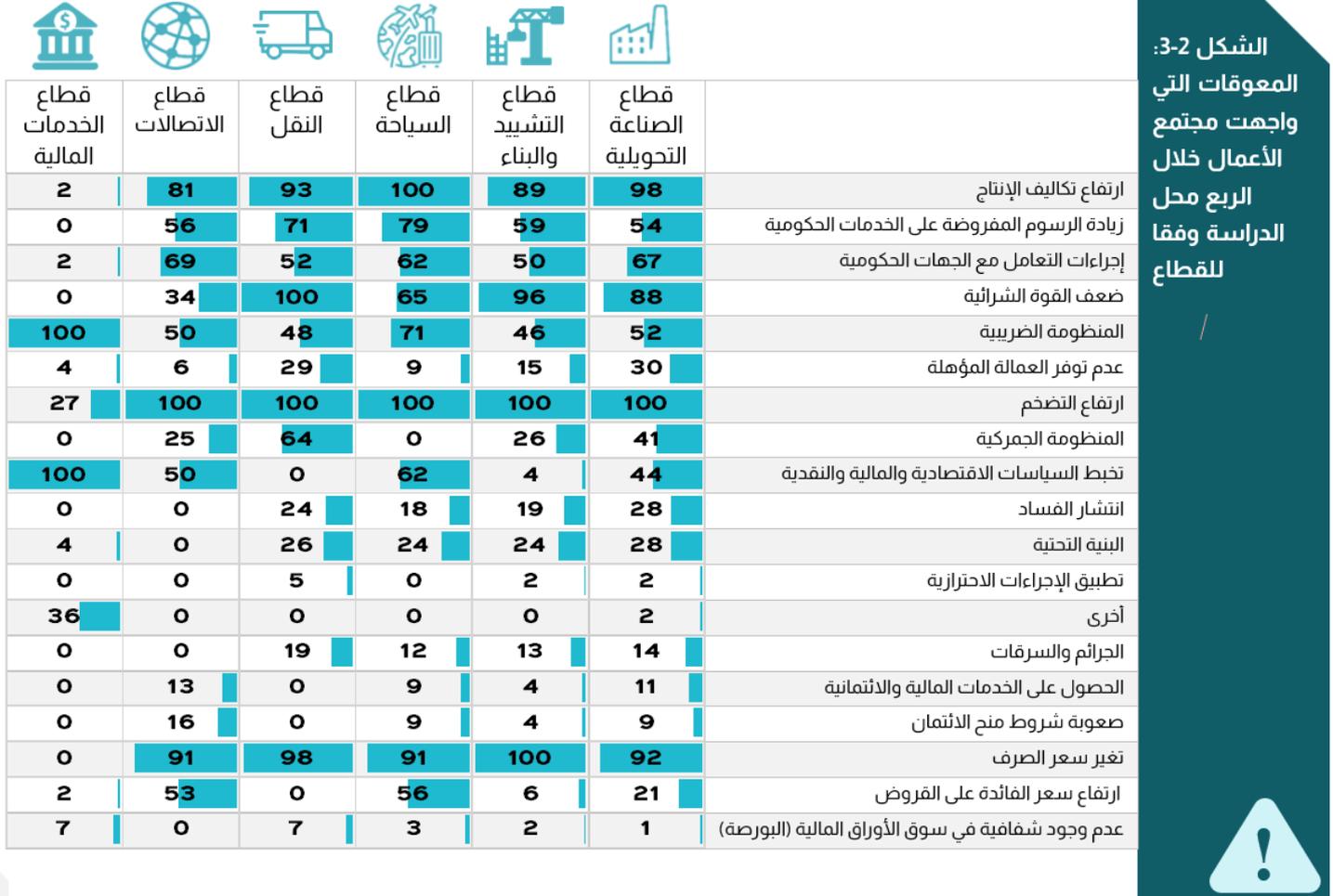
ويوضح الشكل 2-2 المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر-ديسمبر 2022)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان

المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

لا يوجد تباين كبير في المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء ارتفاع التضخم كأكبر معوق يواجه قطاعات الصناعات التحويلية، التشييد والبناء والسياحة، والنقل، والاتصالات، بينما جاءت المنظومة الضريبية وتخبط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية كأكبر معوقات لقطاع الأوراق المالية، بالإضافة إلى ضعف القوة الشرائية كمعوق إضافي لقطاع النقل، وتغير سعر الصرف كمعوق إضافي أيضا لقطاع التشييد والبناء (الشكل 2-3).



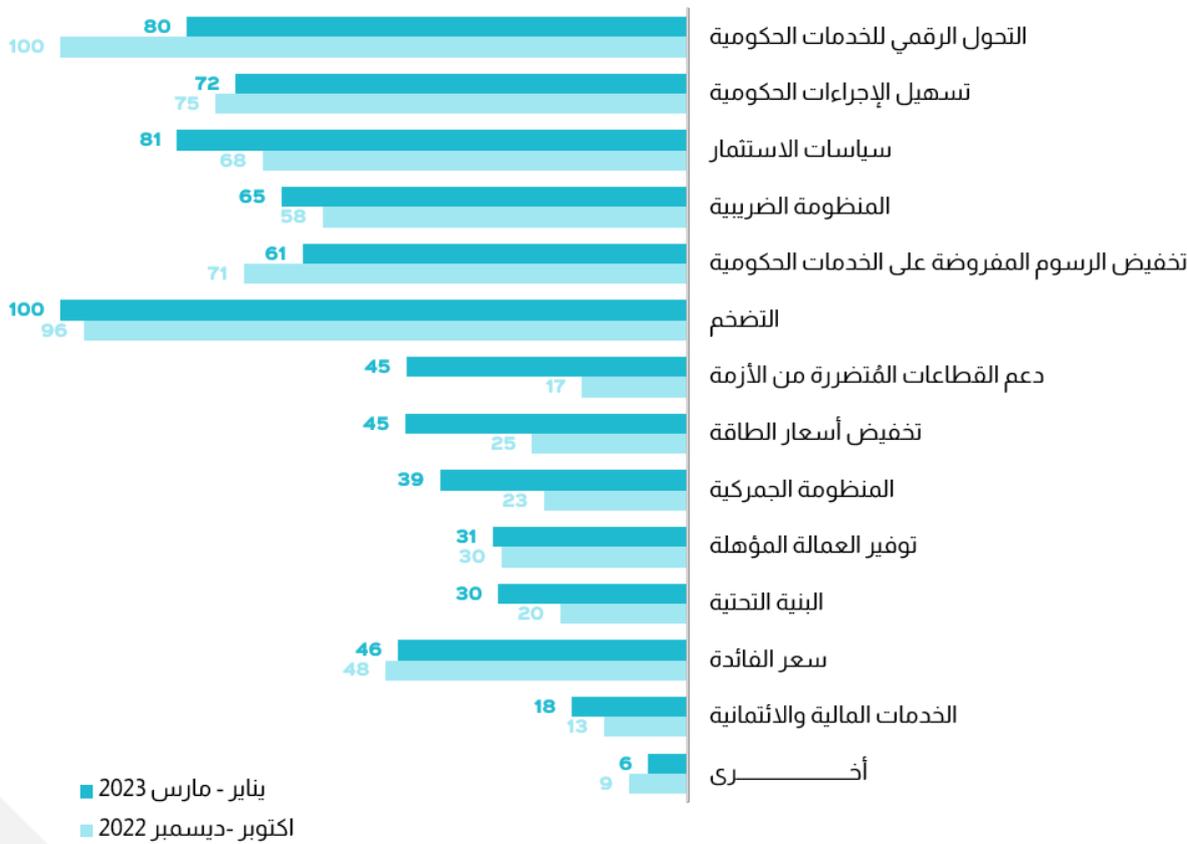
المصدر: نتائج الاستبيان.

أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)



أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها: معالجة ارتفاع معدلات التضخم واهتمام الدولة بسياسات الاستثمار وتحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، ودور الدولة في تسهيل الإجراءات الحكومية؛ وتباينت الأولويات وفقا لأحجام الشركات والقطاعات الاقتصادية.

قفز الحد من ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي يجب التركيز عليها خلال الفترة القادمة لما لذلك من تأثير سلبي على كافة القطاعات كم قفز أيضا الاهتمام بسياسات الاستثمار قائمة الأولويات وأوضح انه من الضروري مشاركة ممثلي مجتمع الأعمال من مختلف الأنشطة في وضع استراتيجية لتحديد سياسات الاستثمار المستهدفة وجذب مزيد من الاستثمارات الخارجية واستمر الطلب على الاهتمام بآليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية لتحسين مناخ الأعمال في مصر لما يترتب على ذلك من تيسير الإجراءات الحكومية والقضاء على البيروقراطية.



الشكل 2-4:
أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (مؤشر مطبوع وفقا لأهمية الأولويات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

بمقارنة الأولويات وفقا لأحجام الشركات يتضح ما يلي:

- اجمعت كافة الشركات أن إيجاد حلول لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم ينبغي أن يكون على قائمة الأولويات لتحسين مناخ الأعمال.
- لا يوجد تباين في الأولويات على مستوى الشركات وإن اختلف ترتيبهم وفقا لأحجام الشركات؛ فبينما ترى الشركات الصغيرة والمتوسطة أن سياسات الاستثمار تصدر المرتبة الثانية، والاهتمام بآليات التحول الرقمي تأتي في المرتبة الثالثة، وتسهيل الإجراءات الحكومية تأتي في المرتبة الرابعة، والمنظومة الضريبية تأتي في المرتبة الخامسة، ترى الشركات الكبيرة أن الاهتمام بآليات التحول الرقمي يأتي في المرتبة الثانية، وسياسات الاستثمار تأتي في المرتبة الثالثة، وتسهيل الإجراءات الحكومية في المرتبة الرابعة، والمنظومة الضريبية في المرتبة الخامسة (الشكل 2-5).



المصدر: نتائج الاستبيان.

الأولويات وفقا للقطاعات الاقتصادية

لا يوجد تباين في الأولويات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء إيجاد حلول لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات لقطاعات الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والأوراق المالية، بينما يرى قطاع النقل أن من أهم الأولويات دعم القطاعات المتضررة من الأزمة، ويرى قطاع الاتصالات الاهتمام بآليات التحول الرقمي على رأس الأولويات.



قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	
78	100	50	95	80	80	التحول الرقمي للخدمات الحكومية
5	88	83	73	76	83	تسهيل الإجراءات الحكومية
97	56	65	40	96	87	سياسات الاستثمار
95	44	54	60	65	62	المنظومة الضريبية
5	63	65	73	81	68	تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
100	94	96	100	100	100	التضخم
5	0	100	15	69	49	دعم القطاعات المتضررة من الأزمة
0	0	92	15	63	54	تخفيض أسعار الطاقة
0	38	63	0	35	53	المنظومة الجمركية
3	16	48	13	43	37	توفير العمالة المؤهلة
8	0	35	23	37	38	البنية التحتية
12	66	52	50	43	50	سعر الفائدة
3	19	21	13	20	22	الخدمات المالية والائتمانية
41	0	0	0	0	2	أخرى

الشكل 6-2: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للقطاع



المصدر: نتائج الاستبيان.

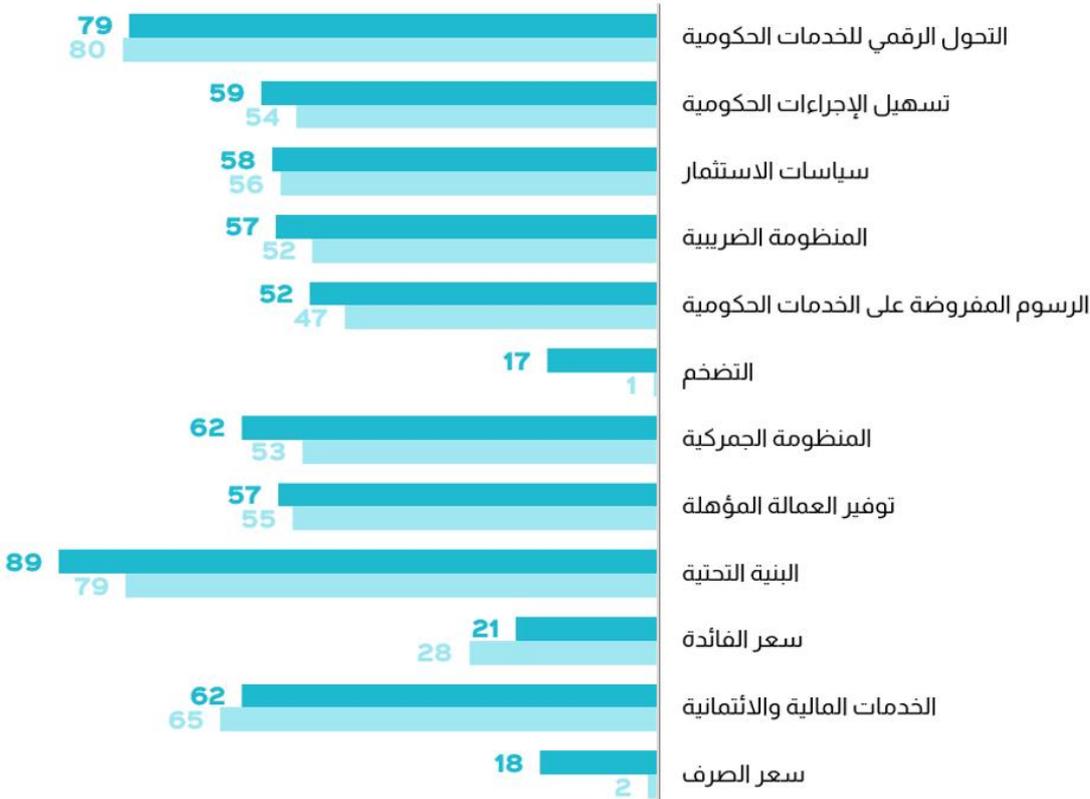


توقعات مجتمع الأعمال حيال أوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً

توقعات بتحسين البنية التحتية، والتحول الرقمي للخدمات الحكومية، وتحسين الخدمات المالية والأثمانية والمنظومة الجمركية في الفترة القادمة

في ضوء مشروعات الحكومة وتوجهاتها الحالية تتوقع غالبية الشركات استمرار التحسن في البنية التحتية نظرا للمشروعات المختلفة التي تنفذها الدولة في هذا المجال، ثم التحول الرقمي للخدمات الحكومية نتيجة الجهود المتعددة التي يتم الإعلان عنها في هذا الشأن، يليه تحسين الخدمات المالية والأثمانية، ثم تحسن في المنظومة الجمركية (الشكل 7-2).

الشكل 7-2:
توقعات
مجتمع
الأعمال لأوجه
التحسن بناء
على رؤيته
لتوجهات
الحكومة حالياً
(وفقاً لنفس
منهجية
بارومتر
الاعمال)



■ يناير - مارس 2023
■ أكتوبر - ديسمبر 2022

المصدر: نتائج الاستبيان.



ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

1-3 تقييم الأداء

تراجع كافة مؤشرات تقييم الأداء للشركات الكبيرة وتراجع في غالبية المؤشرات للشركات الصغيرة والمتوسطة

سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية قيماً أقل من المستوى المحايد وأقل من الربع السابق خلال الربع محل الدراسة، باستثناء مؤشري الصادرات والمخزون، اللذان حققا قيماً أعلى من المستوى المحايد وأفضل من الربع السابق مما يعكس اعتماد الشركات على المتاح لديها من مخزون لتلبية الطلب. حققت معظم المؤشرات للشركات الكبيرة تراجعاً عن المستوى المحايد، باستثناء المخزون السلعي الذي سجل قيماً أعلى من المستوى المحايد.

وبمقارنة تقييم الأداء للربع الحالي مقابل الربعين السابق والمناظر، يتضح تراجع مؤشر الإنتاج بشكل أكثر حدة خلال الربع الحالي مقارنة بالربعين السابق والمناظر؛ ولكن جاء التراجع أقل حدة في مؤشرات المبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية عن الربع السابق، ومع هذا يظل أداء الربع في تدهور كبير عن الربع المناظر. أما بالنسبة لمؤشر المخزون السلعي، فقد شهد ارتفاعاً عن الربعين السابق والمناظر.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم				الشركات الكبيرة
	تقييم الأداء				
38	أكتوبر - ديسمبر 2022	الإنتاج	أكتوبر - ديسمبر 2022	33	
	يوليو - سبتمبر 2022		41		
	أكتوبر - ديسمبر 2021		59		
46	أكتوبر - ديسمبر 2022	المبيعات المحلية	أكتوبر - ديسمبر 2022	37	
	يوليو - سبتمبر 2022		31		
	أكتوبر - ديسمبر 2021		53		
38	أكتوبر - ديسمبر 2022	الصادرات	أكتوبر - ديسمبر 2022	47	
	يوليو - سبتمبر 2022		42		
	أكتوبر - ديسمبر 2021		59		
58	أكتوبر - ديسمبر 2022	استغلال الطاقة الإنتاجية	أكتوبر - ديسمبر 2022	47	
	يوليو - سبتمبر 2022		46		
	أكتوبر - ديسمبر 2021		54		
48	أكتوبر - ديسمبر 2022	المخزون السلعي*	أكتوبر - ديسمبر 2022	67	
	يوليو - سبتمبر 2022		56		
	أكتوبر - ديسمبر 2021		50		

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون سلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس

ارتفاع غير مسبوق في أسعار المدخلات وارتفاع طفيف في مؤشر الأجور عن المستوى المحايد ترتب عليه ارتفاع في أسعار المنتجات النهائية

أجمعت كافة الشركات بمختلف أحجامها على ارتفاع أسعار المنتجات النهائية خلال الربع الحالي مقارنة بالربعين السابق والمناظر نتيجة ارتفاع مؤشر أسعار مدخلات الإنتاج بشكل كبير، كما حقق مؤشر الأجور لكافة الشركات قيما أعلى من المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة، ويرجع هذا الارتفاع لأسباب إحصائية بالأساس نتيجة زيادة نسبة الشركات التي أفادت بنبات المؤشر مقارنة بتلك التي أفادت بزيادته.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم				الشركات الكبيرة
	تقييم الأداء		تقييم الأداء		
74 68 62	أكتوبر - ديسمبر 2022	أسعار المنتجات النهائية 	أكتوبر - ديسمبر 2022	73 67 70	
	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022		
	أكتوبر - ديسمبر 2021		أكتوبر - ديسمبر 2021		
0 8 1	أكتوبر - ديسمبر 2022	أسعار المدخلات* 	أكتوبر - ديسمبر 2022	0 6 6	
	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022		
	أكتوبر - ديسمبر 2021		أكتوبر - ديسمبر 2021		
52 54 51	أكتوبر - ديسمبر 2022	الأجور 	أكتوبر - ديسمبر 2022	51 54 50	
	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022		
	أكتوبر - ديسمبر 2021		أكتوبر - ديسمبر 2021		

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

انخفاض مؤشري الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات محققين قيما أقل من المستوى المحايد

سجلت كافة الشركات انخفاضا في مؤشر الاستثمار؛ حيث سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة قيما أقل من المستوى المحايد بنقطتين، وأقل من الربعين السابق والمناظر، بينما سجلت الشركات الكبيرة قيما أقل من المستوى المحايد بنقطة واحدة، وأقل من الربعين السابق والمناظر، وحقق مؤشر التشغيل ثباتا خلال الربعين السابق والمناظر لكافة الشركات محققا قيم أقل من المستوى المحايد (الشكل 3-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم				الشركات الكبيرة
	تقييم الأداء		تقييم الأداء		
48 49 51	أكتوبر - ديسمبر 2022	الاستثمار 	أكتوبر - ديسمبر 2022	49 51 52	
	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022		
	أكتوبر - ديسمبر 2021		أكتوبر - ديسمبر 2021		
48 48 48	أكتوبر - ديسمبر 2022	التشغيل 	أكتوبر - ديسمبر 2022	49 49 49	
	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022		
	أكتوبر - ديسمبر 2021		أكتوبر - ديسمبر 2021		

المصدر: نتائج الاستبيان.

2-3 توقعات الأداء

توقعات بتحسين غالبية مؤشرات النشاط الاقتصادي على مستوى كافة أحجام الشركات

توقعت الشركات الصغيرة والمتوسطة تحسن الأداء لكافة المؤشرات، وجاءت التوقعات أعلى من الربع السابق وأقل من الربع المناظر للإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية، في حين جاءت التوقعات بالنسبة للصادرات أقل من الربعين السابق والمناظر.

وجاءت توقعات الشركات الكبيرة بتحسين الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية؛ حيث تجاوزت المؤشرات المستوى المحايد. وتعد هذه التوقعات أعلى من الربع السابق إلا أنها أقل من الربع المناظر بالنسبة للإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات. أما التوقعات بالنسبة لاستغلال الطاقة الإنتاجية، فجاءت أفضل من الربعين السابق والمناظر، وربما تعود نظرة التفاؤل هذه إلى إلغاء قرارات البنك المركزي الصادرة في فبراير 2022 وبدء تسهيل الإجراءات.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-4: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم				الشركات الكبيرة
	التوقعات		التوقعات		
55	يناير - مارس 2023	الإنتاج	يناير - مارس 2023	61	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		أكتوبر - ديسمبر 2022		
	يناير - مارس 2022		يناير - مارس 2022		
50	يناير - مارس 2022	المبيعات المحلية	يناير - مارس 2023	56	
60	أكتوبر - ديسمبر 2022		أكتوبر - ديسمبر 2022	48	
53	يناير - مارس 2022		يناير - مارس 2022	59	
67	يناير - مارس 2023	الصادرات	يناير - مارس 2023	57	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		أكتوبر - ديسمبر 2022		
	يناير - مارس 2022		يناير - مارس 2022		
52	يناير - مارس 2022	استغلال الطاقة الإنتاجية	يناير - مارس 2023	57	
59	أكتوبر - ديسمبر 2022		أكتوبر - ديسمبر 2022	54	
53	يناير - مارس 2022		يناير - مارس 2022	55	
47	يناير - مارس 2023	المخزون السلعي*	يناير - مارس 2023	50	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		أكتوبر - ديسمبر 2022		
	يناير - مارس 2022		يناير - مارس 2022		
51	يناير - مارس 2022	المخزون السلعي*	يناير - مارس 2023	47	
47	أكتوبر - ديسمبر 2022		أكتوبر - ديسمبر 2022		
47	يناير - مارس 2022		يناير - مارس 2022		

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات باستمرار ارتفاع أسعار المدخلات وانعكاس ذلك على أسعار المنتجات النهائية

توقعت كافة الشركات ارتفاع مؤشر الأجور خلال الربع القادم ليتجاوز مثيله خلال الربعين السابق والمناظر؛ حيث تقوم معظم شركات القطاع الخاص بتطبيق الزيادة السنوية في الأجور في بداية العام. أما بالنسبة لمؤشر أسعار المدخلات، فسجل مؤشر التوقعات للشركات الصغيرة والمتوسطة قيمة أقل من الربع السابق وأعلى من المناظر، بينما سجل مؤشر التوقعات للشركات الكبيرة قيمة أكبر من الربعين السابق والمناظر.

وسينعكس ارتفاع مؤشري أسعار المدخلات والأجور في ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية خلال الربع القادم لتتجاوز مثيلتها في الربعين السابق والمناظر لكافة الشركات.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم والتوقعات				الشركات الكبيرة
	الفترة	التوقعات	الفترة	القيمة	
66	يناير - مارس 2023	أسعار المنتجات النهائية 	يناير - مارس 2023	73	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		67		
	يناير - مارس 2022		72		
20	يناير - مارس 2023	أسعار المدخلات* 	يناير - مارس 2023	20	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		15		
	يناير - مارس 2022		6		
78	يناير - مارس 2023	الأجور 	يناير - مارس 2023	81	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		54		
	يناير - مارس 2022		79		
63	يناير - مارس 2023	أسعار المنتجات النهائية 	يناير - مارس 2023	66	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		63		
	يناير - مارس 2022		65		
23	يناير - مارس 2023	أسعار المدخلات* 	يناير - مارس 2023	23	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		14		
	يناير - مارس 2022		14		
50	يناير - مارس 2023	الأجور 	يناير - مارس 2023	50	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		50		
	يناير - مارس 2022		69		

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة في مؤشر الاستثمار قيمة أقل من المستوى المحايد بنقطة واحدة وبنفس قيم الربع السابق، وبوتيرة أكثر حدة من الربع المناظر بثلاث نقاط، بينما سجلت في مؤشر التشغيل قيمة عند المستوى المحايد وأفضل من الربع السابق بنقطة واحدة وبوتيرة أكثر حدة من الربع المناظر بمقدار نقطتين (الشكل 3-6).

وسجلت الشركات الكبيرة في مؤشر الاستثمار قيمة عند المستوى المحايد وأقل من الربعين السابق والمناظر، بينما انخفض مؤشر التشغيل دون المستوى المحايد بنقطة واحدة، وبوتيرة أكثر حدة من الربعين السابق والمناظر.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم والتوقعات				الشركات الكبيرة
	الفترة	التوقعات	الفترة	القيمة	
49	يناير - مارس 2023	الاستثمار 	يناير - مارس 2023	50	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		51		
	يناير - مارس 2022		53		
50	يناير - مارس 2023	التشغيل 	يناير - مارس 2023	49	
	أكتوبر - ديسمبر 2022		52		
	يناير - مارس 2022		53		

المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول م1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2022)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النفط		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الأثاث والديكور		قطاع الصناعة التحويلية		المؤشر
	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	
الربح الآف تضاهي	71	أقل	45	أعلى	42	أعلى	54	أقل	39	أقل	42	أقل	42	أقل	71
الإنتاج	100	0	50	12	75	13	8	92	8	0	64	10	40	50	20
المبيعات المحلية	100	0	50	12	75	13	14	83	17	0	53	20	50	30	14
المحزون	---	---	43	25	75	0	---	---	---	88	0	14	86	---	---
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	94	0	50	12	75	13	48	9	91	0	50	10	80	10	50
الأسعار	50	0	62	0	62	38	75	0	33	67	83	0	20	80	70
أسعار المنتجات النهائية	---	---	0	0	100	---	---	---	---	0	0	0	100	0	0
أسعار المحلات الوسيطة	50	0	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	56
مستوى الأجور	---	---	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	79
المحلات الأساسية	50	0	50	0	100	0	48	8	92	0	50	0	100	0	48
الاستثمار	52	0	47	12	88	0	50	0	100	0	50	0	100	0	48
التشغيل	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

جدول م2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس 2023)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النفط		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الأثاث والديكور		المؤشر
	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	
الربح الآف تضاهي	71	أقل	52	أعلى	55	أعلى	63	أقل	52	أقل	53	أقل	71
الإنتاج	83	6	57	0	75	25	50	0	77	0	30	70	52
المبيعات المحلية	83	6	57	0	75	25	50	0	63	0	60	40	50
المحزون	---	---	50	0	100	0	---	---	88	0	14	86	---
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	82	7	53	0	88	12	50	0	63	0	60	40	50
الأسعار	50	0	67	0	50	50	50	0	77	0	30	70	61
أسعار المنتجات النهائية	---	---	0	0	100	---	---	---	0	0	100	---	33
أسعار المحلات الوسيطة	100	0	80	0	25	75	86	0	100	0	100	74	0
مستوى الأجور	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
المحلات الأساسية	50	0	53	0	88	12	50	0	50	0	100	0	50
الاستثمار	50	0	47	12	88	0	50	0	100	0	50	0	50
التشغيل	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

1 تعمل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساهم المتوسط المؤشرات المتغيرات، الاطلاق على طريقة حساب المؤشر انظر الملاحقة.

جدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها)
(أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2022)¹

مؤشر ²	الشركات الكبيرة			الشركات الصغيرة والمتوسطة			المتغير
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر ²	أقل	ثابت	
	45			45			
							النشاط الاقتصادي
							الإنتاج
33	59	23	18	38	55	18	27
37	50	35	15	34	62	13	25
47	27	55	18	58	18	41	41
67	57	29	14	52	37	32	32
47	23	64	14	48	21	64	15
							مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية
							الأسعار
							أسعار المنتجات النهائية
73	0	36	64	74	1	34	65
0	0	0	100	0	0	0	100
							أسعار المدخلات الوسيطة
51	0	95	5	52	0	91	9
							مستوى الأجور
							المدخلات الأساسية
							الاستثمار
49	9	86	5	48	6	94	0
49	9	86	5	48	11	85	4
							التشغيل

جدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها)
(يناير - فبراير - مارس 2023)¹

مؤشر ²	الشركات الكبيرة			الشركات الصغيرة والمتوسطة			المتغير
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر ²	أقل	ثابت	
	56			54			
							النشاط الاقتصادي
							الإنتاج
61	14	41	45	55	11	61	28
56	14	52	33	53	14	63	23
57	20	40	40	67	0	50	50
50	19	62	19	47	14	63	23
57	5	68	27	53	8	73	19
							مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية
							الأسعار
							أسعار المنتجات النهائية
73	0	36	64	66	0	52	48
20	0	25	75	20	0	26	74
							أسعار المدخلات الوسيطة
81	0	23	77	78	0	28	72
							مستوى الأجور
							المدخلات الأساسية
							الاستثمار
50	5	91	5	49	3	97	0
49	5	95	0	50	1	97	2
							التشغيل

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.